الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.28

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
15 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد رمعون (نائب الرئيس) . . . . . (الجزائر)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (*تابع*)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (*تابع*)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (*تابع*)

اختتام أعمال اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-20820 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد سكينر – كليه أريناليس (غواتيمالا)، تولّى الجلسة نائب الرئيس السيد رمعون (الجزائر).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة *(تابع)*

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة *(تابع)* (A/C.2/73/L.36 و A/C.2/73/L.49)

مشروعا قرارين بشأن تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (*A/C.2/73/L.36* و *A/C.2/73/L.49*)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/C.2/73/L.49، الذي قدّمه السيد رمعون (الجزائر)، نائب رئيس اللجنة، استناداً إلى مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/73/L.36. وقال إن مشروع القرار تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يسحب التعديل الشفوي الذي قدّمه في الجلسة السابقة. ويمكن بدلاً من ذلك، كحل وسط، أن يُصدر رئيس اللجنة بياناً بشأن مشروع القرار يفيد بما يلي: ”يطلب رئيس اللجنة الثانية إلى الأمين العام استعراض البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/73/L.49 (A/C.2/73/L.68) ليعكس القرار على نحو أفضل“.

٣ - **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): قال إن بلده لا يعترض على الاقتراح الذي قدّمه الاتحاد الروسي.

٤ - **السيدة الجرف** (مصر): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشكرت وفد الاتحاد الروسي لسحبه تعديله الشفوي على مشروع القرار، وقالت إن بياناً يدلي به الرئيس على نحو ما اقترحه الوفد يتعارض مع النظام الداخلي للجنة. فالدول الأعضاء تملك حرية إبداء التعليقات وإصدار الإعلانات حسبما تراه مناسباً. لكن ليس من اختصاص اللجنة الثانية إصدار بيانات عن وثائق تتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٥ - **الرئيس:** اقترح أن تحيط اللجنة علماً بالإعلانات التي أصدرها الاتحاد الروسي بشأن بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/73/L.49 (A/C.2/73/L.68)، وأن تشرع في اعتماد مشروع القرار.

٦ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.2/73/L.49.*

٧ - **السيد كاجيموتو** (اليابان): أشار إلى أن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، وقال إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة تضطلع بدور حيوي في معالجة طائفة من القضايا البيئية. بيد أن الدول الأعضاء لم تُمنح الوقت الكافي للنظر في بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار. وقال إن بلده يود أن يطلب إلى المكتب والأمانة العامة أن يتأكدا من تلقّي الدول الأعضاء معلومات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في وقت مبكر بما يكفي للسماح بإجراء مشاورات قبل اعتماد مشاريع القرارات.

٨ - وأضاف أن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحسين إدارته المالية والنظر في إمكانية استيعاب الاحتياجات في حدود الموارد المتاحة. ويأمل وفد بلده في أن يتخذ البرنامج مزيداً من الخطوات لتحقيق الفعالية والكفاءة والشفافية في الإدارة في ظل قيادته الجديدة. وستناقَش الخيارات المتاحة لاستيعاب الاحتياجات في حدود الموارد المتاحة بمزيد من التفصيل في اللجنة الخامسة.

٩ - **الرئيس:** قال إن المكتب اقترح عقد اجتماعات غير رسمية في عام ٢٠١٩ بهدف تحسين أساليب عمل اللجنة الثانية. وأعرب عن أمله في التوصل أيضاً إلى سبل لاعتماد مشاريع القرارات التي تُعتمد عادة بتوافق الآراء. ومع أن المسائل لم تُحلّ جميعها في الدورة الحالية، فجدير بالذكر أن اللجنة أنجزت أعمالها في ثمانية أسابيع ويوم، وهو ما يقل عن السنة السابقة بثلاثة أيام.

١٠ - **السيدة إكيلز – كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها، رغم انضمامه إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، لا يؤيد منح أي مخصصات إضافية من الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. فقد تضخمت مخصصات الميزانية العادية المرصودة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من ١٤ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار منذ فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. لكن لم تقدَّم أي حجج مسوّغة للتمويل الإضافي، وسيرفض بلدها أي مقترحات من هذا القبيل في اللجنة الخامسة.

١١ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به وفد اليابان. لكن مع أن المناقشات بشأن الفقرة ٩ من بيان الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/73/L.49 (A/C.2/73/L.68) جرت بروح توفيقية، فإن تلك الروح لم تظهر في البيان نفسه. ولذلك، ينأى الاتحاد الروسي بنفسه عن الفقرة ٩ من البيان.

١٢ - *سُحب مشروع القرار A/C.2/73/L.36.*

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (*تابع*) (A/C.2/73/L.18/Rev.1)

١٣ - **السيد يابويه** (كوت ديفوار): أكد أن وفد بلده سجّل تصحيحاً لتصويته بحيث يصبح مؤيداً لمشروع القرار المتعلق بالقضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/C.2/73/L.18/Rev.1)، الذي اعتُمد في الجلسة السادسة والعشرين للجنة.

١٤ - **السيدة إكيلز - كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه تمشياً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي لم يعترف بالإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة، لا يموّل بلدها أو يدعم توفير الإجهاض أو الترويج له أو إحالة النساء للحصول على خدماته في برامجه العالمية لتقديم المساعدة الصحية. وقالت إن بلدها يدعم بقوة كرامة وقيمة الحياة البشرية بجميع أشكالها، ويرفض أي محاولة لتحريف عبارات ''الخدمات الصحية'' أو ''خدمات الرعاية الصحية'' المستخدمة في قرارات الأمم المتحدة بشأن القضايا الإنمائية لتشمل الإجهاض.

اختتام أعمال اللجنة

١٥ - **السيد هاريس** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية): تكلم بالنيابة عن السيد ليو جينمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقال إنّ ما أبدته الدول الأعضاء خلال هذه العملية المكثفة من مشاركة والتزام كان على نحو ما تبيَّن عاملا أساسيا أفضى إلى اختتام مداولات اللجنة بنجاح. وقد تناولت اللجنة ثلاثة عناصر رئيسية من خطة عام ٢٠٣٠، هي: الناس والكوكب والازدهار. وتعرّفت على العواقب المحتملة لعدم الإسراع بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وناقشت، في المرحلة السابقة لتوقيع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش بالمغرب، الأبعادَ المتعددة للقضاء على الفقر والتنمية والهجرة. ونوقشت أيضاً سبل النهوض باستجابة الأمم المتحدة للتحدي المتمثل في تزايد سكان المناطق الحضرية على صعيد العالم.

١٦ - وأضاف أنه جرى بحث قضايا المناخ والتصحر والجفاف والتنوع البيولوجي والموارد المائية وقضايا بيئية أخرى، إلى جانب التحديات التي تواجه قطاع الزراعة وفوائد تناول البقول وأهمية صحة النباتات وسلامة الأغذية. واستكشفت اللجنة في اجتماع مشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الدائري والتوعية بفوائده المحتملة. وعُقدت مناقشات أيضاً بشأن تعزيز ريادة الأعمال والتجارة والتنمية، ومتابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتحديات التي تواجه البلدان ذات الظروف الخاصة، وهي: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وقال إنه على الرغم من تباين الآراء بشأن هذه المواضيع، فقد تمكنت اللجنة من اختتام أعمالها في الوقت المناسب. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة تقديم الدعم اللازم لإنجاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيُعقد تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقال إن قرار الوفود بدء المناقشات غير الرسمية في هذا الصدد موضع تقدير كبير.

١٨ - **الرئيس:** تكلم بالنيابة عن السيد سكينر - كليه أريناليس، فشكر للجنة عملها الدؤوب والتزامها، وقال إن تنقيح جدول مواعيد المشاورات غير الرسمية والآجال الزمنية ذات الصلة سهّل عمل جميع الأطراف المعنية. وقد برهنت اللجنة مرة أخرى على قدرتها على العمل بصورة جماعية من أجل تحقيق أهداف طويلة الأجل.

١٩ - وذكر أن مداولات الأسابيع السابقة أكدت أن الطريق إلى التنمية المستدامة للجميع يمكن أن تكون شاقة. فأحياناً يصعب التوصل إلى توافق في الآراء، لكن الجميع في نهاية المطاف ملتزمون بالأهداف نفسها. وأجيال المستقبل تعتمد على ما يُبذل من جهود حالية لتحويل الرؤية التي اعتمدها القادة في عام ٢٠١٥ إلى واقع. وقد أوضحت الكلمة الرئيسية التي أُلقيت في الجلسة الثانية للجنة التحدياتِ المنتظرة والحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، تدارس خبراء بارزون

السياسات الرامية إلى سد الثغرات في البنى التحتية الاجتماعية والمادية وسبل احتواء الديون في البلدان النامية. واتّضحت أيضاً أهمية السعي إلى تحقيق التحول من النموذج الاقتصـــادي الأحـادي الخط وغير المستدام إلى الاقتصاد الدائري.

٢٠ - واسـترسَـل فقال إنه في الوقت الذي يجري فيه التشـكيك في تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد، يجب تكثيف الجهود الرامية إلى المشـــاركة والبقاء على طاولة المفاوضـــات. وهو، بصفته رئيس اللجنة، سيواصل تيسيرَ المناقشات في سياق التحضير للمنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة الذي سـيُعقد تحت رعاية الجمعية العامة. واختتم كلمته مؤكداً أنه، حتى عندما تبدو الحلول التوفيقية بعيدة المنال، يجب أن يركز الجميع على الهدف الرئيسي المتمثل في إيجاد عالم آمن ومستدام.

٢١ - *وأعلن الرئيس أن اللجنة اختتمت أعمالها للدورة الثالثة والسبعين.*

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:٤٥.